من اخرج له الحكم في (المستدرك) وقال ليس من شرط هذا الكتاب

د.أحمد عبد الستار جاسم كلية القانون / جامعة ديالى

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إنَّ الحمدَ للهِ أحمَدهُ و أستعينهُ و أستهديهُ وأستغفرهُ ، وأثني عليه الخير كلهّ ، فسبحانهُ من إلـهٍ حليم وسع حلمهُ تجبرِ عباده وطغيانهم ، ومعبودٍ غفّار ، وَسِعَ غفرانهُ كبير ذنوبهم ، و أمهل المعاندين الجاحدين لشرعته فلم يُهمِلهُم وأخذهم أخذ عزيز مقتدر . وأصليّ وأسلمُ على المبعوث رحمة للعالمين ، فصلّى الله عليه من نبيٍّ طاهرٍ زكيّ ، بالمؤمنين رؤف رحيم ، وعلى آله وأصحابه المجاهدين وسلّم تسليماً كثيرا.

وبعد. فإن كتاب (المستدرك) لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري هو احد دواوين السنة النبوية الشريفة ، وهو حافل بالأحاديث النبوية و بالآثار المصطفوية ، و أخبار الصحابة ومناقبهم ، وآل بيت النبوة ومآثرهم رضي الله عنهم أجمعين . ولقد شُغِفتُ بالقراءة فيه من أيام بداية الطلب في دراستي الأولية ، وكنت كثيراً ما أقلب فيه ناظري وما زلت ، واقفاً عند تنقيدات الحاكم وتعليقاته الحديثية ، حتى استوقفتني مرةً مقولة: (ليس من شرط هذا الكتاب) . وهي عبارة رأيته يكررها إثر روايته لأحاديث فيها رواة ضعفاء ، من أمثال سوّار بن مصعب ، ومحمد بن سعيدٍ المصلوب ، ومبارك بن سحيم ؟! ما أثار ذلك استغرابي وتسألي ، أبمثل هؤلاء الرواة المتكلم فيهم _ وموضوع الكتاب في الصحيح _ يستدرك الحاكم على الشيخين ناقداً لهما لم لم يخرجاه أو احدهما ؟؟!!. وهل يعقل خفاء حالهم وأضاربهم من الضعفاء الذين طفحت كتب المجروحين بقدحهم حتى اشتهر أمرهم وذاع صيتهم ، على مثل أبي عبد الله الحاكم ؟!!.

فشرعت بتتبع مقولته هذه عقب ألأحاديث أطالعها وارصدها في جميع كتابه (المستدرك) ، حتى رشح لي - مما رشح- منها أربعة وعشرون راوياً قال فيه الحاكم: (ليس من شرط هذا الكتاب) . هي مادة بحثي المتواضع هذا ، محاولاً الكشف فيه عن مقصد الحاكم ومراده منها، وأن أزيح اللثام عن حقيقة كيفية إخراجه لهؤلاء الرواة المتكلم فيهم ! فلعلّه سبب ما يوصم الحاكم به من تساهلٍ حقّ للعلماء تداوله في كتبهم بعد الذي رأيت ! ، وهو خطوة بسيطة في طريق التعرف أكثر على منهج هذا المحدث الكبير في كتابه (المستدرك) .

فأحتوى البحث على مبحث واحد أودعته أسماء الرواة الذين لم يرتضيهم الحاكم ممن ليسوا على شرطه في كتابه ، وهو لبُّ البحث ، وقدمت له بمقدمة ، وأوضحت منهجي في البحث ، ثم بالدراسة مقسماً الرواة إلى أقسام عدة ، عنونت لها على ضوء ما أدى إليه اجتهادي و ساقني إليه البحث الموضوعي من تفسير وجيه خلصت إليه من وجهة نظر حديثية ، مُبرزاً ومُبرراً صنيع الحاكم تارةً ، ومفسراً لحقيقة مسلكهِ ما استطعت إلى ذلك سبيلا .

والله أسأل أن يسددني لما فيه الصواب ، وان يجنبني مواطن الزلل والكبوات ، فما أصبت فيه فمنه وحدهُ لا شريك له ، وما أخطأت فيه فمن نفسي والشيطان وأبرأ إلى الله منه ، وان يتقبل مني عملي هذا ، ويجعله في صحيفة أعمالي الصالحات ، وأعوذ به من أن يضرب فيه بوجهي يوم تطاير الكتب والصفحات . ولا حول ولا قوة إلا بالله .

وكتبه الباحث
في بعقوبة ٤صفر الخير ١٤٢٨هـ
٢٣/آذار/٢٠٠٧م

منهجي في البحث:

و يتلخص منهجي في هذا البحث بما يلي :

- رتبت أسماء الرواة الذين قصدهم الحاكم بمقولته: (ليس من شرط هذا الكتاب) على حروف المعجم.
- وترجمة لهم ترجمة معرفية مقتضبة تتناسب وحجم البحث ، لتعيين الراوي وتمييزه عن غيره من الرواة .

قدمت في الترجمة كنية الراوي ، فأسمه واسم أبيه فنسبه فموطنه ولقبه ، ثم مهنته إن كانت له مهنه ، ثم أذكر سنة وفاته وفق ما اصطلح عليه الحافظ ابن حجر في (تقريب التقريب) ، فأن لم توجد له سنة وفاة فطبقته ، ومن لم أجده فأترجمه من (الميزان) للحافظ الذهبي حصراً .

و عمدت إلى الإشارة إلى الرواة عنه بقولي: روى عنه جماعة . لإزالة الجهالة عن الراوي ، وهو ما يحرص عليه المحدثون دائماً .

كما وأرمز في الترجمة لمن أخرج للراوي من أصحاب الكتب الستة ، معتمداً في ذلك على ما رمز به الحافظ المزيّ في كتابه (تهذيب الكمال).

وعملت جاهداً على إحصاء و تتبع ما للراوي من مرويات في (المستدرك) وتخريجها منه فقط ، بغية توفير مادة للدرس والنظر فيها لفهم سياقها ، متابعةً كانت أم شاهداً أم أصلاً إلى غير ذلك !. وربما ندت عن هذا المنهج ترجمة عبد الرحمن بن إسحاق لكثرة مروياته بما لا يتفق تتبعها جميعها ومنهج توخي الاختصار في مثل هذا النوع من البحوث ، لأنها تزيد على عشرين رواية.

وأشير في متن البحث إلى مكان إخراج الحديث بالمجلد والصفحة ، وفي أي كتاب هو من (المستدرك) أولاً ، و إذا لزم التكرار أحيل في الهامش إلى رقم المجد والصفحة من الطبعة الهندية منه .

أما إحالات المُتَرجَم لهم فإلى (تقريب التقريب) ثم إلى بقية كتب الضعفاء حسب التسلسل التاريخي، وربما بحثت في كتب أخرى لاستجلاء أمرٍ ما يتعلق بالراوي .

وربما اخرج الحاكم لأحدهم على أكثر من وجه حسب تقسيمي لهؤلاء الرواة ، فرأيت أن الدقة والموضوعية في البحث يقتضيان ذكر اسم الراوي في الأوجه التي كرره فيها .

ورأيت عدم الترجمة للأمام الحاكم لشهرته وتجنباً للإطالة .

طرق الحاكم في التخريج لمن قال فيه: (ليس من شرط هذا الكتاب).

لقد تعددت طرق الحاكم في كيفية الإخراج لهؤلاء الرواة الضعفاء في كتابه (المستدرك) على أوجه عدة ، وقبل الشروع ببيان هذه الأوجه ، أرى من الضروري ألإشارة إلى جملة أمور منها:

إن الحاكم قد نبه وبوضوح إلى ضعف هؤلاء الرواة بغمزهم بمقولته هذه عقب ذكر أسماءهم ، فلم يغفل أحداً منهم ، فجميعهم وردت أسماءهم في مصنفات الضعفاء وتكلم فيهم أئمة الجرح والتعديل ، وهذا لعمري يبرز مدى سعة علمه ومعرفته بأحوال الرواة ومراتبهم في سلم الجرح والتعديل .

ولذلك فهو لم يكثر الرواية عنهم في مستدركه ، فجميع ما عنده لهم سبعة وخمسون حديثاً [1] من غير المكرر ، فقد كرر لحسين بن داود في (الفتن و الملاحم) و ليعقوب بن الوليد في (الأطعمة). وان عدة من أخرج لهم حديثا واحداً في جميع (المستدرك) اثنا عشر راوياً ، ما يعكس شدة تحريه وتوقيه في الرواية عنهم .

ومما تجدر الإشارة إليه هنا ، إن عشرة منهم فقط ، من أصل أربعة وعشرين راوياً قال فيهم الحاكم: ليس من شرط هذا الكتاب ، قد انفرد بالرواية لهم ، فلم يخرّجهم أصحاب الكتب الستة في مصنفاتهم !.

وهذا يعني أن الإمام الحاكم قد اتفق معهم بقدر جيد يؤشر إلى أن شرطه فيهم ليس دون شرطهم ، و مخالفته لهم بانفراده بالرواية عن هؤلاء الرواة العشرة وهم: إبراهيم بن صرمة ، والجراح بن المنهال ، وسوّار بن مصعب ، و عبّاد بن عبد الصمد ، وعبد الله بن محمد القداميّ ، وعبد الصمد بن النعمان ، والفرات بن السائب ، ومجاشع بن عمرو الاسدي ، ومحمد بن زكريا الغلابي ، ومحمد بن معاوية النيسابوري [2]. ليست بالكبيرة إلى الحد الذي ينحط شرطه فيهم دون شرط أصحاب الكتب الستة - عدا الإمام البخاري فلم يخرج لأحد منهم- ما قد يدحض مقولة تساهله رحمه الله ، فلا تثريب على الحاكم فيما ذهب إليه . أضف إلى ذلك إنما اخرج لمعظمهم في الشواهد والمتابعات ، أو منبهاً إلى ضعفهم .

وأما البقية وهم أربعة عشر راوياً ، فقد وسع الحاكم فيهم ما وسع مسلماً حين أخرج لعثمان بن عثمان الغطفاني في الصحيح .

و أبا داود ؛ لخصيف بن عبد الرحمن ، وسليمان بن أرقم البصري ، وعبد الرحمن بن إسحاق ، وعثمان بن عثمان الغطفاني ، ومولى التوأمة صالح بن نبهان .

و الترمذيَّ ؛ للحكم بن عطية ، و خصيف بن عبد الرحمن ، و سليمان بن أرقم البصري ، و الصّلت بن دينار الأزدي ، وعبد الرحمن بن إسحاق ، وعبد العزيز بن أبان ، ومحمد بن سعيد الشامي ، وموسى بن عبيدة ، ومولى التوأمة صالح بن نبهان ، يعقوب بن الوليد .

والنسائيَّ ؛ لخصيف بن عبد الرحمن ، وسليمان بن أرقم البصري ، وعثمان بن عثمان الغطفاني

---

[1] **إن مرويات عبد الرحمن بن إسحاق قد شذت فلم استقصه جميعها في (المستدرك) واعتذرت لذلك ثمة خشية الإطالة !.**

[2] **وهو قد ذكره الحافظ تمييزاً . لذا لزم التنبيه .**

وابن ماجة ؛ للحسين بن داود المصيصيّ ، وخصيف بن عبد الرحمن ، والصّلت بن دينار ، ومبارك بن سحيم ، و محمد بن سعيد الشامي ، وموسى بن عبيدة ، ومولى التوأمة صالح بن نبهان ، ويعقوب بن الوليد .و قد رأيت أن صنيع الحاكم في الإخراج لهؤلاء الرواة جاء على عدة أوجه منها :

أولاً : من أخرج له متابعةً .

والمتابعات بقسميها منهج معروف اعتمده المحدثون لتقوية الحديث . والحاكم باعتباره علم من أعلام المحدثين فقد عمل بمنهجهم وسار على إثرهم ، ولعله كان واسع الخطو في التصحيح والتحسين بهذه المتابعات والشواهد ! التي أخرجها من طريق هؤلاء الرواة وهم :

(إسحاق بن إبراهيم المزني).

و (عبد الله بن محمد القداميّ).

و (عبد الرحمن بن إسحاق) .

فقال مصرحاً: قد رويت في متابعات الإمام مالك بن أنس في طرق هذا الحديث عن ثلاثة ليسوا من شرط هذا الكتاب ... أ.هـ[٣] وذكرهم ثلاثتهم في (الطهارة) وقال: إنما حملني على ذلك بأن يعرف العالم أن هذه المتابعات والشواهد لهذا الأصل الذي صدر به مالك كتابه (الموطأ).. أ.هـ[٤] .

و(عبد الصمد بن النعمان) متابعة لعبد الله بن المبارك في (العلم) . وفي(فضائل القرآن) قال الحاكم: حدث بهذا الحديث جماعة عن شعبة عن طلحة الحديث أ.هـ ثم ساقه من طريق عبد الصمد هذا .

و(محمد بن معاوية النيسابوري) في (الطلاق) مقروناً بعمار بن خالد ، فضلةً في السند لا عمدة ، ليتابع فيه طاووسٌ عكرمة فيما رواه عن ابن عباس .كما أخرج له في(التفسير) متابعةً لعبدان بن عثمان عن عبد الله بن المبارك .

ثانياً : من أخرج له استشهاداً .

و ساق الحاكم لهؤلاء الرواة الضعفاء أحاديث أستشهد بها ، وأبان عن ذلك منهجاً له انتهجه وسار عليه ، بل و نصّ عليه في أكثر من موضع في كتابه (المستدرك) فمنهم:

(حسين بن داود) في (الفتن والملاحم) يستشهد به لحديث أبي مسعود الأنصاري .

و(سليمان بن أرقم) في (الطهارة) من حديث ابن عمر ، وقال: هذا حديث مفسر وإنما ذكرته شاهداً ، لأن سليمان بن أرقم ليس من شرط هذا الكتاب ، وقد اشترطنا إخراج مثله في الشواهد أ.هـ[٥] . و في (الزكاة) من حديث زيد بن ثابت -رضي الله عنه- للاستشهاد به لحديث علي – رضي الله عنه- وقال: .. يخرج مثله في الشواهد.[٦] . وفي (الطب) من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- شاهداً لحديث عبد الله بن عمر -رضي الله عنه-.

---

[٣] المستدرك على الصحيحين:١٤٢/١.للحاكم أبي عبد الله النيسابوري (ت٤٠٥هـ).مطبعة دار المعارف النظامية،حيدر آباد.بدون سنة طبع.

[٤] المستدرك :١٤٢/١.

[٥] المستدرك: ١٧٩/١.

[٦] المستدرك: ٤١١/١.

و(عبّاد بن عبد الصمد) عن أنس-رضي الله عنه- في (المغازي) قال: شاهداً لما تقدم.. أ.هـ [٧] من حديث جابر بن عبد الله الأنصاري –رضي الله عنه- و صححه .
و(عبد الصمد بن النعمان) شاهداً في (الصلاة)لحديث عمر الذي-رضي الله عنه- عنه عن علي-رضي الله عنه-. وفي (البيوع) لحديث ابن عمر-رضي الله عنهما- من حديث أبي هريرة –رضي الله عنه- .
و(الفرات بن السائب) في (الجنائز) عنه من حديث ابن عباس -رضي الله عنهما – شاهداً للذي قبله من حديث انس بن مالك – رضي الله عنه- وعقب: لست ممن يخفى عليه أن الفرات بن السائب ليس من شرط هذا الكتاب ، إنما أخرجته شاهداً أ.هـ[٨].
و(مُبارك بن سُحيم) في كتاب (العلم) شاهداً لحديث أنس الذي قبله اضطراراً. قال: أما مبارك بن سُحيم فانه مما لا يمشي في مثل هذا الكتاب ، لكني ذكرته اضطراراً أ.هـ[٩]
-و(موسى بن عبيدة) في (التفسير) لحديث أبي ذر –رضي الله عنه- في قصة الأعرابي مع النبي صلى الله عليه وسلم وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، وله شاهد مفسر بإسناد ليس من شرط هذا الكتاب أ.هـ[١٠] ساقه من طريق موسى بن عبيدة عن نافع عن ابن عمر -رضي الله عنهما- .
و(مولى التوأمة صالح بن نبهان) شاهداً ، أولهما في (الطهارة)لحديث لقيط بن صبرة عن أبيه. وقال : صالح أظنه مولى التوأمة فإن كان كذلك ليس من شرط هذا الكتاب ، وإنما أخرجته شاهداً أ.هـ[١١]. وفي (الدعاء) من حديث أبي هريرة – رضي الله عنه – للذي بعده من حديث عائشة-رضي الله عنها- في الباب .

ثالثاً : من أخرج له منبهاً .
لقد سلك علماء الحديث مسلكاً معروفاً في كتبهم ، فربما رووا الحديث موقوفاً لبيان أن المرفوع أصح ، أو مرسلاً لبيان أن الوصل فيه أصح ، منبهين عليه بما يسمى عندهم بالضديّة .
و ربما اخرجوا للراوي الضعيف للتنبيه على أن الحديث غير مقبول من طريقه ، أو غريب ، أو منكر لمخالفته الثقات ، أو معضل .. إلى غير ذلك مما شاع في كتبهم وعرفه أهل هذا العلم ، للكشف عما خفي من علل الحديث.
والحاكم أحد أئمة أهل الحديث فقد أخرج لهؤلاء الرواة على هذه الشاكلة ، منهم:
(إبراهيم بن صرمة) واستغرب حديثه ، في كتاب (معرفة الصحابة) من حديث محمد بن مسلمة -رضي الله عنه- وقال عقبه: هذا حديث غريب .. أ.هـ[١٢]
و(الجرّاح بن المنهال الجزَريّ) في (معرفة الصحابة) من حديث سهل بن حنيف -رضي الله عنه-. ونبه إلى ضعفه بقوله : غريب جداً ..أ.هـ [١٣].

---

[٧] المستدرك:٣/٥٨.
[٨] المستدرك:١/٣٨٦.
[٩] المستدرك:١/١١٧.
[١٠] المستدرك:٢/٢١.
[١١] المستدرك:١/١٩٢-١٩٣.
[١٢] المستدرك : ٣/٤٣٤.
[١٣] المستدرك : ٣/٤١١.

و(الحسين بن داود المصّيصيّ) في (الفتن والملاحم) مصرحاً بعدم صحته من هذا الوجه بقوله: وقد كتبناه مسنداً من وجه لا يصح على هذا الكتاب أ.هـ[١٤].
و(الحكم بن عطية) مشيراً إلى ضعفه لعدم احتمال تفرده منبهاً عليه. في(العلم) و(الأدب) كليهما عن ثابت عن أنس بن مالك -رضي الله عنه- . وقال : هذا حديث تفرد به الشيخ الحكم بن عطية.. أ.هـ[١٥] . وقال في إثر الثاني: تفرد الحكم ابن عطية عن ثابت أ.هـ[١٦]. ما يفهم منه ؛ أن الحكم بن عطية ضعيف لا يحتمل إخراجه منفرداً .
و(الصّلت بن دينار) في (معرفة الصحابة) في فضائل طلحة بن عبيد الله -رضي الله عنه- وقال: تفرد به الصّلت بن دينار.. أ.هـ[١٧] وكأنه لا يحتمل تفرده .
و(عثمان بن عثمان الغطفانيّ) حين استغرب زيادته . في (الجنائز) عنه من حديث - أبي هريرة رضي الله عنه- و قال عقبه: هذه الزيادة عن أبي هريرة غريبة جداً ، إلا إن عثمان الغطفاني ... أ.هـ[١٨]
و(محمد بن زكريا الغلابيّ) فقد أخرج له واستغرب حديثه جداً ، بل صرح بأنه ليس من رجال (المستدرك) . وقد كتبنا من ذلك حديثاً استغربناه جداً فأنا ذاكره ...أ.هـ [١٩]
و(موسى بن عبيدة) عن نافع عن ابن عمر -رضي الله عنه- قي (التفسير) ونقل عن احمد قوله: لا اكتب حديث موسى ابن عبيدة الربذي ... أ.هـ[٢٠].
و(محمد بن سعيد المصلوب) مصرحاً و منبهاً على ضعف الحديثين لتفرد المصلوب بهما في (التفسير) عن معاذ ابن جبل-رضي الله عنه- . وبعد أن ساقهما قال: لم نكتب الحديثين إلا بهذا الإسناد إلا إن محمد بن سعيد الشامي ليس من شرط هذا الكتاب أ.هـ[٢١].

رابعاً : من أخرج له في أبواب يتَسَاهلُ العلماء في الإخراج لمثلهم بها ، وهم :
(عبد الرحمن بن إسحاق) في (الدعاء) و هو يدخل في فضائل الأعمال في أذكار المجلس من طريق سليمان بن بلال وعبد العزيز بن أبي حازم [٢٢] .
و(عبد العزيز بن أبان) أخرجه أيضاً في (معرفة الصحابة) في فضائل سيدنا الحسين-رضي الله عنه- من حديث علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- [٢٣].
و(مجاشع بن عمرو) في (معرفة الصحابة) وقال عقبه: غريب حسن ، إلا إن مجاشع بن عمرو ليس من شرط هذا الكتاب أ.هـ[٢٤]
و(محمد بن زكريا الغلابيّ) في (معرفة الصحابة) [٢٥].

---

[١٤] المستدرك: ٤/٧٠٥.
[١٥] المستدرك:١/١٢١-١٢٢.
[١٦] المستدرك:٤/٢٩٣.
[١٧] المستدرك: ٣/٣٧٦.
[١٨] المستدرك: ١/٣٨٢.
[١٩] المستدرك:٣/٢٦٢.
[٢٠] المستدرك:٢/٢١.
[٢١] المستدرك: ٢/٢٤٧.
[٢٢] المستدرك: ١/٤٩٢.
[٢٣] المستدرك: ٣/١٨٠.
[٢٤] المستدرك:٣/٢٧٣.

و(محمد بن معاوية النيسابوري) حديثين في (معرفة الصحابة) وفي (الأدب) وقال:لم أستجز إخلاء هذا الموضوع منه فقد جمع آداباً كثيرة أ.هـ[٢٦].
و(مولى التوأمة) في (الدعاء) من حديث أبي هريرة – رضي الله عنه – وقال عقبه هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه وصالح ليس بالساقط أ.هـ[٢٧] .

خامساً : من استدرك به على (الشيخين) .
(يعقوب بن الوليد: في (الأطعمة) .
بصرف النظر عن اختلاف العلماء في مقصود الحاكم من قوله (على شرط الشيخين) كون راوي الحديث في كتابيهما أو في كتاب احدهما ، أو كون تفسير (الشرط) بمعنى الصفات التي راعاها الشيخان في الرواة الذين اخرجا لهما أو أحدهما في كتابيهما !. فإنه لا بد من التنبيه إلى أنه لا يصح الحكم على الحديث بكونه على الشرط ، لمجرد وجود رواته في الكتاب ! ، بل لا بد من مراعاة كيفية الرواية عنه ، فرب ثقة يكون من شرط الصحيح في بعض شيوخه الثقات دون بعض ، وفي هذا يقول الحافظ ابن حجر: ووراء ذلك كلّه أن يروى إسناد ملفق من رجالهما كسماك عن عكرمة عن ابن عباس ، فسماك على شرط مسلم فقط ، وعكرمة انفرد به البخاري ، والحقّ أن هذا ليس على شرط واحد منهما ..أ.هـ[٢٨].
قلت: كيف إذن .. ويعقوب هذا كذّبه أحمد واتفقوا على انه وضّاع ! ولا وجود له في كتابيهما بوجه من الوجوه ؟؟!!.

سادساً : من استدرك به على (مسلم) ، ومنهم :
(الحسين بن داود) في (الفتن والملاحم).
و(عبد الرحمن بن إسحاق) في (الدعاء).
وفي هذا مأخذٌ كبيرٌ على أبي عبد الله الحاكم . ومنه أيضاً إخراجه لمحمد بن إسحاق عن الزهري على شرط مسلم: فإن مسلماً لم يرو في كتابه بهذا الإسناد حديثاً واحداً ، ولا احتج بابن إسحاق وإنما اخرج له في المتابعات والشواهد ، وأما أن يكون ذكر ابن إسحاق عن الزهري من شرط مسلم فلا . فهذا وأمثاله هو الذي شان كتابه ووضعه ، وجعل تصحيحه دون تحسين غيره أ.هـ[٢٩] .

---

[٢٥] المستدرك: ٣/و٣٧٣و٥٦٧و٦١٠
[٢٦] المستدرك: ٤/٢٦٩-٢٧٠.
[٢٧] المستدرك:١/٤٩٦.
[٢٨] تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: ١/١٢٨-١٢٩ للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١هـ).تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف.مكتبة الرياض الحديثة . بدون سنة الطبع .وهامش ص:٦٣-٦٤ من الإمام الترمذي و الموازنة بين جامعه وبين الصحيحين . الدكتور نور الدين عتر.ط١مطبعة لجنة التأليف والترجمة ١٩٧٠م.
[٢٩] المنار المنيف في الصحيح والضعيف المؤلف: ص ٢١. أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الحنبلي(ت٧٥١هـ). تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة . الناشر : مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب الطبعة الثانية ، ١٤٠٣ – ١٩٨٣.

قلت: قد شانه أكثر حين أخرج لحسين بن داود و عبد الرحمن بن إسحاق ، وهما ليسا من رجال مسلم لا أصلاً ولا متابعةً ولا شاهداً ! بله أن يستدرك بهما عليه ؟؟!!.

سابعاً : من أخرج له وقال عقبه: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه) ، ومنهم :
- عبد الرحمن بن إسحاق: في (المناسك) وفي (الدعاء) .
- عبد الصمد بن النعمان: في (البيوع):
- محمد بن سعيد المصلوب: في (التفسير):
- محمد بن معاوية النيسابوري: في (التفسير):
- مولى التوأمة صالح بن نبهان: في (الدعاء):

والمراد بقوله على شرطهما ، هو أن يكون رجال ذلك الإسناد المحكوم عليه بأعيانهم في كتابيهما، وتصرّف الحاكم يقوّيه ، فإنه إذا كان عنده الحديث قد أخرجا معاً أو أحدهما لرواته قال: صحيح على شرطهما ، أو أحدهما. وإذا كان بعض رواته لم يخرجا له قال: صحيح الإسناد حسب .. أ.هـ[٣٠]

قلت: وهؤلاء خمسة من الرواة الذين قال فيهم الحاكم: ليس من شرط هذا الكتاب .لم يخرج لهم الشيخان ولا أحدهما حديثاً واحداً بأيِّ كيفية كانت ، لا احتجاجاً ولا متابعةً ولا شاهداً ! وذهب السخاويّ يعتذر للحاكم صنيعهُ هذا قائلاً: وإن خالف الحاكم ذلك فيحمل على السهو والنسيان ككثير من أحواله، ولا ينافيه قوله في خطبة مستدركه: وأنا أستعين الله تعالى على إخراج أحاديث رواتها ثقات قد احتج بمثلها الشيخان أو أحدهما . لأنا نقول- والقول للسخاويّ- المثلّية أعمّ من أن تكون في الأعيان أو الأوصاف ..!!! أ.هـ[٣١]

من ذكره عرضاً للتنبيه عليه :
- عبد العزيز بن أبان: في (الإيمان)[٣٢]:
- عتّاب عن خُصيف: في (التفسير)[٣٣]:

أسماء الرواة الذين قال فيهم الحاكم : (ليس من شرط هذا الكتاب).

١- إبراهيم بن صرمة .

هو أبو إسحاق ، إبراهيم بن صرمة الأنصاري. ضعفه الدار قطني وغيره ، وقال أبو حاتم: شيخ. وقال ابن معين كذّاب خبيث . روى عنه جماعة [٣٤].

---

[٣٠] **الفتح المغيث شرح ألفية الحديث: ١/ ٤٨ .لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ). دار الكتب العلمية ـ بيروت - لبنان. ط/١ ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.**

[٣١] **المصدر نفسه : ١/ ٤٨.**

[٣٢] **المستدرك : ١/٣٤.**

[٣٣] **المستدرك: ٢/٢٦١.**

ليست له رواية في الكتب الستة. واخرج له الحاكم حديثاً واحداً في كتاب (معرفة الصحابة: ٤٣٤/٣) من (المستدرك) من حديث محمد بن مسلمة -رضي الله عنه- وقال عقبه: هذا حديث غريب ، وإبراهيم بن صرمة الأنصاري ليس من شرط هذا الكتاب أ.هـ[٣٥]
والحاكم لم يخرج لإبراهيم إلا هذا الحديث غير محتجٍ به على الشيخين. بل استغربه ، مشيراً إلى ضعفه لتفرد إبراهيم به. والظاهر انه أخرجه منبهً عليه ،كي لا يتوهم فيه متوهم .

٢- إسحاق بن إبراهيم المزني .
إسحاق بن إبراهيم بن سعيد الصواف المدني مولى مزينة . لين الحديث من الثامنة أ.هـ[٣٦].
روى عنه جماعة [٣٧]. وروى له ابن ماجة . والحاكم في (الطهارة:١٤٢/١) من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-.
قال الحاكم: قد رويت في متابعات الإمام مالك بن أنس في طرق هذا الحديث عن ثلاثة ليسوا من شرط هذا الكتاب ... أ.هـ[٣٨] وذكر فيهم إسحاق بن إبراهيم المزني.
وقال: إنما حملني على ذلك بأن يعرف العالم أن هذه المتابعات والشواهد لهذا الأصل الذي صدر به مالك كتابه (الموطأ).. أ.هـ[٣٩]
ولم يخرج الحاكم لهذه الترجمة إلا في هذا الموضع من كتابه . وقد أفصح أيما إفصاح عن كيفية إخراجه لإسحاق هذا ، فهو على غير شرطه في كتابه (المستدرك)، وقد أحسن إذ لم يستدرك به على الشيخين !.

٣- الجراح بن المنهال .
هو أبو العطوف ، الجراح بن منهال الجزريّ .. قال: أحمد كان صاحب غفلة. وقال ابن ألمديني: لا يكتب حديثه. وقال البخاري ومسلم: منكر الحديث ..مات سنة سبع وستين ومائة .. روى عنه اثنان أ.هـ[٤٠]

---

[٣٤] المستدرك: ٤٣٤/٣ . وميزان الاعتدال في نقد الرجال: (١١٥)للحافظ الذهبي (ت٧٤٨هـ).تحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل احمد عبد الموجود . دار الكتب العلمية- بيروت - لبنان. ط١/ ١٩٩٥م.والضعفاء الكبير: (٤٢) للحافظ أحمد بن عبد الله العقيلي(ت٣٢٢هـ) تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي.دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان. ط١/ ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م. و الكامل في الضعفاء: (٨٢) للحافظ أبي أحمد عبد الله بن عديّ (ت٣٦٥هـ).تحقيق : يحيى مختار غزاوي .دار الفكر –بيروت. ط٣/ ١٩٨٨م.و الضعفاء والمتروكين لأبن الجوزي:(٧١) (ت ٥٧٩) تحقيق: عبد الله القاضي. دار الكتب العلمية – بيروت . ط١/١٤٠٦هـ. و لسان الميزان: (١٨٢) للحافظ احمد بن علي بن حجر (ت٨٥٢) تحقيق:إ رة المعارف النظامية- الهند. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت . ط٣/ ١٩٨٦م. و رجال الحاكم في المستدرك الذين لم يذكرهم الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب: (١٧٧) مقبل بن هادي الوادعي– دار الشروق للنشر ط١ ١٩٩٨م..

[٣٥] المستدرك : ٤٣٤/٣.

[٣٦] المستدرك :١٤٢/١ . التقريب التقريب:(٣٢٦) للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ). المطبوع مع (تحرير التقريب) للدكتور بشار عواد معروف والشيخ شعيب الأرنؤوط.مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان. ط١/ ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
واللسان:(٢٢٦٦) لسان الميزان للحافظ احمد بن علي بن حجر (ت٨٥٢) تحقيق:إ رة المعارف النظامية- الهند. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات –بيروت . ط٣/ ١٩٨٦م.

[٣٧] تهذيب الكمال في أسماء الرجال: ٣٦٤/٢. للحافظ جمال الدين أبي الحجا المزّي (ت٧٤٢هـ). تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف.مؤسسة الرسالة. بيروت - لبنان ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.

[٣٨] المستدرك :١٤٢/١.

[٣٩] المستدرك :١٤٢/١.

وأبو العطوف ليست له رواية في الكتب الستة. وأخرج الحاكم له هذا الحديث الواحد في (معرفة الصحابة:٤١١/٣) من حديث سهل بن حنيف -رضي الله عنه-.
قال الحاكم: فأما الجراح بن المنهال ، فإنه أبو العطوف الجزريّ ، وليس من شرط الصحيح ، وإنما أخرجت هذا الحديث لشرح الغسل كيف هو ؟ وهو غريب جداً مسنداً عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .. أ.هـ[٤١]
قلت: لعل الحاكم قد أجاز لنفسه في كتابه إن يخرج الحديث مفسراً على ما فيه من ضعف إذا احتاجه ليشرح به متن حديث آخر. مع أنه قد أشار إلى ضعفه من طريق الجراح حين أغرب وهو المجروح !.

٤- الحسين بن داود المصيصيّ .
والحسين بن داود المصيصي ، هو سُنيد - بنون ثم دال مصغرا- بن داود المصيصيّ المحتسب واسمه حسين. ضعيف مع إمامته ومعرفته ، لكونه كان يلقن حجاج بن محمد شيخه. من العاشرة مات سنة ست وعشرين ومائتين أ.هـ[٤٢]. روى عنه جماعة [٤٣].
أخرج له ابن ماجة . و الحاكم من حديث قُدامة بن عبد الله بن عمار ألكلابي –رضي الله عنه- في (الفتن والملاحم:٥٥٦/٤) استشهاداً لحديث أبي مسعود الأنصاري- قبله- الذي قال في إثره: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ، وقد كتبناه مسنداً من وجهٍ لا يصح على هذا الكتاب أ.هـ[٤٤]. ثم ساق بعده مباشرةً حديث قدامة معلقاً : هذا حديث لم نكتب بهذا الإسناد إلا حديثاً وحداً أ.هـ[٤٥] .
قلت: قد وفي الحاكم إذ لم يخرج بهذا الإسناد غير هذا الحديث ، حين أخرجه شاهداً لحديث أبي مسعودٍ الذي صححه على شرط مسلم ، لكنه كرره أيضاً في (الفتن والملاحم) سنداً ومتناً وقال: هذا حديث لم نكتب من حديث أيمن بن نابل المكيّ إلا بهذا الإسناد ، والحسين بن داود ليس من شرط هذا الكتاب أ.هـ[٤٦]. إذن فهو حين حكم على حديث أبي مسعود -رضي الله عنه- بأنه صحيح على شرط مسلم وحكم على حديث قدامة بعدم الصحة لتفرد الحسين بن داود به ، ليؤكد شرطه في الرواية عن الضعفاء كأمثال الحسين بن داود في الشواهد !.

٥- الحكم بن عطية .

---

[٤٠] المستدرك : ٤١١/٣. والميزان:(١٤٥٥)والمجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: (١٩٢) للحافظ محمد بن حبان بن أحمد البستي (ت٣٥٤هـ).تحقيق: محمود إبراهيم زايد.دار الوعي - حلب. ط١/ ١٣٩٦هـ.والكامل:(٣٥٠) والضعفاء لأبن الجوزي:(٦٤٣) واللسان: (٣٥٤) ورجال الحاكم:(٥٠٧).
[٤١] المستدرك : ٤١١/٣.
[٤٢] المستدرك: ٥٥٦/٤: التقريب (٢٦٤٦) والميزان:(٢٠٠٢و٣٥٧٢) واللسان:(٣٢٣٨) والمغني في الضعفاء للحافظ الذهبي: (١٥٢٢و٢٦٦١) . ١ تحقيق : نور الدين عتر .بدون سنة طبع .
[٤٣] تهذيب الكمال:١٦١/١٢-١٦٢.
[٤٤] المستدرك: ٧٠٥/٤.
[٤٥] المستدرك: ٧٠٥/٤.
[٤٦] المستدرك:٥٥٦/٤.

هو الحكم بن عطية ألعيشي - بالتحتانية والمعجمة- البصري . صدوق له أوهام ، من السابعة [47].
روى عنه جماعة [48].
أخرج له الترمذي . وأما الحاكم فحديثين حسب تتبعي في (كتاب العلم:١/١٢١-١٢٢) و(الأدب:٤/٢٩٣) كليهما عن ثابت عن أنس بن مالك -رضي الله عنه- . وقال الحاكم: هذا حديث تفرد به الشيخ الحكم بن عطية وليس من شرط هذا الكتاب أ.هـ[49] وقال في إثر الثاني: تفرّد الحكم بن عطية عن ثابت أ.هـ[50]. ما يفهم منه ؛ أن الحكم بن عطية ضعيف لا يحتمل إخراجه منفرداً ، أما وقد أخرجه من غير استدراك به على الشيخين ، فذلك من أجل التنبيه عليه .

٦- خُصيف بن عبد الرحمن .
هو أبو عون خُصيف - بالصاد المهملة مصغر- بن عبد الرحمن الجزريّ . صدوق سيء الحفظ خلط بأخرة ورُمي بالإرجاء. من الخامسة مات سنة سبع وثلاثين ومائتين وقيل غير ذلك[51].روى عنه جماعة [52].
أخرج له أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة . و الحاكم في (المناسك:١/٤٥١) و(البيوع: ٢/٤٩) وفي (التفسير:٢/٣٤٦و٤٤٢و٤٦٧و٥٢٠ و٥٢١).
قال الإمام احمد حين سئل عن عتّاب: أرجو أن لا يكون به بأس ، وروى بأخرة أحاديث منكرة ، ولا أرها إلا من قبل خُصيف .. وقال احمد بن عدي: وعتّاب بن بشير هذا روى عن خُصيف نسخةً وفي تلك النسخة أحاديث ومتون أنكرت عليه . أ.هـ[53].
قلت: عتّاب من رجال البخاري ، و خُصيف روى له الأربعة . وأما لحاكم فلم يخرّج من نسخة عتّاب عن خُصيف شيئاً في مستدركه ، ولا أدلّ على ذلك من قوله عقب سوقه حديثاً في (التفسير) من طريق محمد بن مسلمة عن خُصيف به من حديث ابن عباس-رضي الله عنهما- : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه . وقد أسنده عتّاب عن خصيف وليس من شرط هذا الكتاب أ.هـ[54].
ولعله تركها لنكير العلماء لها كونها من رواية عتّاب عن خُصيف ، ففيها أحاديث ألقوا بالأئمة فيها عليه ، وإلا فعتاب بن بشير من رجال الصحيح ، و خُصيف روى له الأربعة وله عند الحاكم سبعة أحاديث كما مرً !.

---

[47] المستدرك:١/١٢١-١٢٢: التقريب: (١٤٥٥) و ضعفاء البخاري الصغير: (٦٩) للحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٨هـ).تحقيق محمود إبراهيم زايد.دار الوعي – حلب . ط١/ ١٣٩٦هـ.والضعفاء والمتروكين للنسا ي: (١٢٤) والضعفاء للعقيلي : (٣١٥) والمجروحين: (٢٣٠) والكامل: (٣٩٠) والضعفاء لأبن الجوزي: (٩٦٢) والمغني في الضعفاء: (١٦٦٧) والميزان: (٢١٩٣)واللسان:(٢٧٢٧) .
[48] تهذيب الكمال: ٧/١٢٠-١٢١.
[49] المستدرك:١/١٢١-١٢٢.
[50] المستدرك:٤/٢٩٣.
[51] المستدرك: ٢/٢٦١: التقريب (١٧١٨) و الضعفاء والمتروكين: (٧٧ الحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسا ي (ت٣٠٣هـ).تحقيق: محمود إبراهيم زايد .دار الوعي – حلب .ط١ / ١٣٦٩هـ .
والضعفاء للعقيلي:(٤٥٣)والمجروحين: (٣١٥) والكامل:(٦١٩) والضعفاء لأبن الجوزي:(١١١٠)والميزان:(٢٥١٤)والمغني :(١٩١٢)واللسان: (٢٨٤٦).
[52] تهذيب الكمال: ٨/٢٥٨.
[53] الكامل: ٥/٣٥٦.
[54] المستدرك:٢/٢٦١.

فالتنبيه إلى ضعف رواية عتّاب عن خُصيف هو المقصود من كلام الحاكم ، يفسره تركه الإخراج لهما ، وكم بحثت لهما على رواية مجتمعين فلم أجدها في (المستدرك)؟!.

٧- سليمان بن أرقم البصري .

هو أبو معاذ ، سليمان بن أرقم البصريّ ، ضعيف . من السابعة [٥٥]. روى عنه جماعة [٥٦].

وأخرج له أبو داود والترمذي والنسائي . والحاكم في (الطهارة:١٧٩/١) و(الزكاة:٤١١/١) و(الطب:٤٠٩/٤) . وحديثه في (الطهارة) عن الزهري عن سالم عن أبيه . وساقه شاهداً للذي قبله في كيفية التيمم .وقال هذا حديث مُفسّر وإنما ذكرته شاهداً ، لأن سليمان بن أرقم ليس من شرط هذا الكتاب ، وقد اشترطنا إخراج مثله في الشواهد أ.هـ[٥٧] . و في (الزكاة) من حديث زيد بن ثابت -رضي الله عنه- أيضاً للاستشهاد به على حديث علي –رضي الله عنه- قبله. وبعد أن ساقه الحاكم من حديث علي قال: وقد روي بإسناد يخرج مثله في الشواهد عن زيد بن ثابت - رضي الله عنه – عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أ.هـ[٥٨].

كما أخرج في (الطب) عنه من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- شاهداً لحديث عبد الله بن عمر -رضي الله عنه- الذي قبله. قلت: واضح أن الحاكم ملتزم بشرطه الذي اشترطه في الإخراج لأمثال سليمان في الشواهد !.

٨- سوّار بن مصعب .

هو أبو عبد الله ، سوّار بن مصعب الهمداني الكوفيّ ، الأعمى المؤذن...عن يحيى قال: ليس بشيء. وقال البخاري: منكر الحديث. مات سنة بضع وسبعين ومائة [٥٩].

روى عنه جماعة أ.هـ[٦٠].

وسوّار هذا ليست له رواية في الكتب الستة ، ولا عند الحاكم في (المستدرك) إلا حديثاً واحداً ، ساقه في (التفسير:٢٦٤/٢) من طريقه عن عطية العوفي به عن أبي سعيد ألخدري –رضي الله عنه- .

قال: وإنما يعرف هذا الحديث من حديث سوّار بن مصعب عن عطية العوفي عن أبي سعيد وليس من شرط هذا الكتاب أ.هـ[٦١] ليتابع فيه عطاء بن عجلان عن العوفي به . وقال عقب حديث ابن عجلان : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه أ.هـ[٦٢]

---

[٥٥] المستدرك: ١٧٩/١: التقريب: (٢٥٣٢) والضعفاء الصغير للبخاري :(٤٢) وضعفاء النسائي:(٢٤٦) وضعفاء للعقيلي: (٥٩٩) والمجروحين:(٤٠٩)والكامل:(٧٣٤) والضعفاء لأبن الجوزي:(١٥٠٧) والميزان:(٣٤٣٠)والمغني:(٢٥٦٠) واللسان: (٣١٩٧).

[٥٦] تهذيب الكمال: ٣٥١/١١.

[٥٧] المستدرك: ١٧٩/١.

[٥٨] المستدرك: ٤١١/١.

[٥٩] المستدرك : ٢٦٤/٢. والميزان:(٣٦٢١)والضعفاء للبخاري:(١٥٥) وضعفاء للنسائي:(٢٥٨)والضعفاء للعقيلي:(٦٣٨)والمجروحين:(٤٦٦) والكامل: (٨٧١)والضعفاء للأبي نعيم الأصبهاني: (٩٤) (ت٤٣٠هـ) دار الثقافة –الدار البيضاء .تحقيق فاروق حمادة .ط١/ ١٩٨٤م. والضعفاء لأبن الجوزي:(١٥٨٤)والمغني:(٢٧٠١) واللسان: (٤٤٨) ورجال الحاكم:(٨٣٢).

[٦٠] انظر الكامل في الضعفاء :(٨٧١.)

[٦١] المستدرك: ٢٦٤/٢.

[٦٢] المستدرك:٢٦٤/٢.

٩- الصّلت بن دينار .

هو أبو شعيب ، الصّلت - بفتح أوله وآخره مثناة- بن دينار الأزديّ ألهنائي البصري، المجنون مشهور بكنيته . متروك ناصبي من السادسة [٦٣]. روى عنه جماعة [٦٤].

أخرج له الترمذي وابن ماجه . وليس له عند الحاكم في مستدركه إلا حديثاً واحداً ، في (معرفة الصحابة:٣٧٦/٣) في فضائل طلحة بن عبيد الله -رضي الله عنه- وقال: تفرد به الصلت بن دينار وليس من شرط هذا الكتاب أ.هـ[٦٥] وكأنه لا يحتمل تفرده .

١٠- عبّاد بن عبد الصمد .

هو أبو معمر، عبّاد بن عبد الصمد .. واهٍ . قال البخاري: منكر الحديث ..أ.هـ[٦٦]. روى عنه جماعة [٦٧].

وعبّادٌ هذا ليس من رجال الكتب الستة . وله عند الحاكم في (المغازي:٥٨/٣) حديثاً واحداً من مسند أنس -رضي الله عنه – وليس عنده غيره - حسب تتبعي.

وقال في إثره: هذا شاهدٌ لما تقدم ، وإن كان عبّاد بن عبد الصمد ليس من شرط هذا الكتاب أ.هـ[٦٨] وإنما حمل الحاكم على إخراج حديث عبّاد عن أنس-رضي الله عنه- كونه شاهداً لما تقدم من حديث جابر بن عبد الله الأنصاري –رضي الله عنه- وقد صححه بقوله: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه أ.هـ[٦٩].

١١- عبد الله بن محمد القدامي .

هو عبد الله بن محمد بن ربيعة بن القدامي المصيصي. أحد الضعفاء ، قال الذهبي: أتى عن مالك بمصائب [٧٠]. روى عنه جماعة [٧١].

وعبد الله القدّامي ليس له في الستة ولا عند الحاكم إلا هذا الحديث في (الطهارة:١٤٢/١) من حديث أبي هريرة وقد ساقه على شرطه في الاستشهاد بأمثاله !. قال الحاكم: قد رويت في متابعات

---

[٦٣] المستدرك: ٣٧٦/٣: التقريب: (٢٩٤٧) والضعفاء للعقيلي:(٧٤٣) والمجروحين:(٥٠٢) والكامل:(٩٢٨)والضعفاء لأبن الجوزي: (١٧٠٣)والميزان:(٣٩١١) والمغني:(٢٨٩٤)واللسان:(٣٣٥٧).

[٦٤] تهذيب الكمال: ٢٢٢/١٣.

[٦٥] المستدرك: ٣٧٦/٣.

[٦٦] المستدرك: ٥٨/٣. والميزان: (٤١٣٣)والكامل: (١١٧١) و الضعفاء لأبن الجوزي: (١٧٧٩) والكشف الحثيث عمَّن رُمي بوضع الحديث: (٣٦٤) لبرهان الدين الحلبي (ت٨٤١هـ).تحقيق:صبحي السامرا ي. عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية ط١/١٩٨٧م. واللسان: (١٠٣٢) وهو مما فات الشيخ مقبل بن عبد الهادي ، فلم يذكره في (رجال الحاكم في المستدرك الذين لم يذكرهم الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب) !.

[٦٧] اللسان: (١٠٣٢).

[٦٨] المستدرك:٥٨/٣.

[٦٩] المستدرك: ٥٧/٣-٥٨.

[٧٠] المستدرك: ١٤٢/١. والميزان:(٤٥٤٩) والمجروحين:(٥٧٢)والكامل:(١٠٩٢) والضعفاء لأبي نعيم:(١١٤) والضعفاء لأبن الجوزي: (٢١٠٤)والكشف الحثيث:(٤٠٤) والمغني:(٣٣٢٧)واللسان:(٣١٨٢)ورجال الحاكم:(٦٨).

[٧١] الكامل في الضعفاء:(١١٧١).

الإمام مالك بن أنس في طرق هذا الحديث عن ثلاثة ليسوا من شرط هذا الكتاب ... أ.هـ[٧٢] وذكر فيهم عبد الله بن محمد القدامي.
وقال:إنما حملني على ذلك بأن يعرف العالم أن هذه المتابعات والشواهد لهذا الأصل الذي صدر به مالك كتابه (الموطأ).. أ.هـ[٧٣]
وقد أفصح الحاكم أيما إفصاح عن كيفية إخراجه لعبد الله بن محمد القدّامي هذا ، وقد أحسن إذ لم يستدرك به على الشيخين !.

١٢- عبد الرحمن بن إسحاق .
هو أبو شيبة ، عبد الرحمن بن إسحاق بن عبد الرحمن بن الحارث الو اسطيّ ، ويقال؛كوفي. ضعيف من السابعة [٧٤]. روى عنه جماعة [٧٥].
أخرج له أبو داود والترمذي. أما الحاكم فقد أكثر الرواية له نسبةً بأقرانه ممن هم على غير شرطه في كتابه ، ومنها :
متابعةً في (الطهارة:١٤٢/١) لمالك بن أنس في روايته عن صفوان بن سليم عن سعيد بن سلمة به من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-. قال الحاكم: قد رويت في متابعات الإمام مالك بن أنس في طرق هذا الحديث عن ثلاثة ليسوا من شرط هذا الكتاب ... أ.هـ[٧٦] وذكر فيهم عبد الرحمن بن إسحاق . وقال: إنما حملني على ذلك بأن يعرف العالم أن هذه المتابعات والشواهد لهذا الأصل الذي صدر به مالك كتابه (الموطأ).. أ.هـ[٧٧]
وأخرج له في (الدعاء:٤٩٢/١) في أذكار المجلس حديثاً مداره على سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة – رضي الله عنه- واختلف عليه .فرواه من طريق سليمان بن بلال وعبد العزيز بن أبي حازم -كليهما- عن سهيل به- مرفوعاً- وقال: هذا حديث على شرط مسلم ولم يخرجاه ، والذي عندي انه تركه لأن أبا إسحاق الفزاري أوقفه عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة [٧٨].
وذكره - موقوفاً- على أبي هريرة وعقب عليه: هذا لا يعلل حديث سهيل ، فإن الزيادة من سليمان بن بلال وابن أبي حازم وقد أسنده سعيد المقبريّ عن أبي هريرة -رضي الله عنه- أ.هـ[٧٩] ثم ساقه بزيادة الرفع من طريق عبد الرحمن بن إسحاق هذا- وهو فضلة في السند لا عمدة - عن المقبريّ به. . مقوياً رواية سهيل ، وناقداً لمسلم ومستدركاً عدم إخراجهما له !!.
كما أخرج له في (المناسك:٤٨٦/١-٤٨٧). و(الدعاء:٥٠٩/١و٥٢١و٥٣٢و٥٣٥-٥٣٦و٥٣٨و٥٤٩) . وفي مواطن أخرى تزيد على عشرين حديثاً .

---

[٧٢] المستدرك :١٤٢/١.
[٧٣] المستدرك :١٤٢/١.
[٧٤] المستدرك: ١٤٢/١: التقريب (٣٧٩٩)والضعفاء الصغير:(٢٠٣) والضعفاء للعقيلي:(٩١١) والمجروحين: (٥٩٢) والكامل: (١١٢٩)والضعفاء للنسا ي:(٣٥٨) والضعفاء لأبن الجوزي:(١٨٥٠) والميزان:(٨٤١٧)والمغني: (٣٥٢٥)واللسان: (٥٥٣٥).
[٧٥] الكامل: (١١٢٩).
[٧٦] المستدرك :١٤٢/١.
[٧٧] المستدرك :١٤٢/١.
[٧٨] المستدرك: ٤٩٢/١.
[٧٩] المستدرك: ٤٩٢/١.

١٣- عبد الصمد بن النعمان.

عبد الصمد بن النعمان البغدادي البزاز ... وثقه ابن معين وغيره ، وقال الدارقطني: ليس بالقوي. مات سنة عشرة ومائتين[٨٠]. روى عنه جماعة [٨١].

ليست له رواية في الكتب الستة . وله عند الحاكم أربعة أحاديث في (العلم: ٩٠/١) وفي (الصلاة:٢٣٩/١) وفي(فضائل القرآن:٥٧٣/١) و (البيوع:٣٥/٢) .

ففي (العلم) أخرجه متابعةً لعبد الله بن المبارك في روايته عن عمرو بن ثابت من حديث جبير بن مطعم – رضي الله عنه- وقال: عبد الصمد بن النعمان ليس من شرط هذا الكتاب أ.هـ[٨٢] وأخرجه شاهداً لحديث عمر الذي قبله -رضي الله عنه- في (الصلاة)من طريق عبد الصمد به عن علي – رضي الله عنه- وقال: وقد صحّت الرواية عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب -رضي الله عنهما- وأنهما كانا يأمران بالقراءة خلف الأمام أ.هـ[٨٣] .

وكذلك اخرج له متابعةً لحديث شعبة بن الحجاج في (فضائل القرآن) عن محمد بن طلحة عن أبيه من حديث البراء بن عازب –رضي الله عنه- . وفي (البيوع) شاهداً لحديث ابن عمر-رضي الله عنهما- في المجثمة والجلالة من حديث أبي هريرة –رضي الله عنه- .

١٤- عبد العزيز بن أبان .

هو أبو خالد ، عبد العزيز بن أبان بن محمد بن عبد الله بن سعيد بن العاص الأموي ألسعيدي الكوفي نزيل بغداد. متروك ، وكذبه بن معين وغيره. من التاسعة مات سنة سبع ومائتين[٨٤]. روى عنه جماعة [٨٥].

أخرج له الترمذي . وذكره الحاكم في كتاب (الأيمان:٣٤/١) متابعةً لعيسى بن يونس عن سفيان الثوري عن حمزة الزيات عن مرّة عن ابن مسعود -رضي الله عنه- عن النبي صلى الله عليه وسلم. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ، تفرد به أحمد بن جناب المصّيصي وهو شرط من شرطنا في هذا الكتاب . إنا نخرج أفراد الثقات إذا لم نجد لها علة . وقد وجدنا لعيسى بن يونس فيه متابعين أحدهما: من شرط هذا الكتاب ، وهو سفيان بن عقبة أخو قُبيصة أ.هـ[٨٦] وبعد أن ساقه قال: وأما المتابع الذي ليس من شرط هذا الكتاب فعبد العزيز بن أبان ..أ.هـ[٨٧]. ولقد بحثت عن متابعة عبد العزيز هذه فلم أجدها !.

وأخرجه أيضاً في (معرفة الصحابة:١٨٠/٣) في فضائل سيدنا الحسين-رضي الله عنه- من حديث علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- شاهداً للذي قبله عن عبد الله بن عباس -رضي الله

---

[٨٠] المستدرك: ٩٠/١. والميزان:(٥٠٤٨)و الجرح والتعديل:(٢٧٣) للحافظ عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ). رة المعارف العثمانية - الهند - حيدر آباد الدكن.الناشر دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان. واللسان:(٦٢) والمغني:(٣٧١٧) ورجال الحاكم:(٩٠٧).

[٨١] الميزان:(٥٠٤٨).

[٨٢] المستدرك:٩٠/١.

[٨٣] المستدرك: ٢٣٩/١.

[٨٤] المستدرك : ٣٤/١.والتقريب:(٤٠٨٣) والضعفاء للبخاري:(٢٤٤)والضعفاء للنسا ي:(٣٩٢)والضعفاء للعقيلي:(٩٧٢) والمجروحين:(٧٤٣) والكامل: (١٤٢٥) والضعفاء لأبن الجوزي:(١٩٤٠)والضعفاء لأبي نعيم:(١٢٩)والميزان:(٥٠٨٧) والمغني:(٣٧١٩)والكشف الحثيث:(٤٤٢) واللسان:(٣٨٣١)

[٨٥] تهذيب الكمال: ١٠٩/١٨.

[٨٦] المستدرك:٣٤/١.

[٨٧] المستدرك:٣٣/١-٤٤.

عنهما- وإذن ، فالواضح من طريقة الحاكم في كيفية ألإخراج لهؤلاء الرواة ، أنه أجاز لنفسه الرواية لهم في الشواهد والمتابعات ليصحح بها ما يحتج به على الشيخين !!.

١٥- عثمان الغطفاني .

هو أبو عمرو، عثمان بن عثمان الغطفانيّ البصري القاضي، صدوق ربما وهم. من الثامنة [٨٨]. روى عنه جماعة [٨٩].

أخرج له مسلم وأبو داود والنسائي. ولم أقف له عند الحاكم في المستدرك إلا على هذا الحديث في (الجنائز:٣٨٢/١) عنه من حديث - أبي هريرة رضي الله عنه- و قال عقبه: هذه الزيادة عن أبي هريرة غريبة جداً ، إلا إن عثمان الغطفاني ليس من شرط كتابنا هذا أ.هـ قلت: مع أن عثمان الغطفاني صدوق لكنه لما كان بهذه المثابة من الوهم لم يخرج له مسلم أصالةً ، بل حديثاًواحداً متابعةً- وهو حديث القزع- وليس عنده غيره [٩٠]. و حريٌّ بأبي عبد الله الحاكم أن يدع حديثه وينبه على ضعف هذه الزيادة وقد انفرد بها من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه

١٦- الفرات بن السائب .

هو أبو سليمان وقيل؛ أبو المعلّى ، فرات بن السائب الجزريّ...قال البخاري: منكر الحديث. وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال الدارقطني: وغيره متروك .. [٩١]. روى عنه جماعة [٩٢].

والفرات بن السائب ليست له رواية في الكتب الستة ولا عند الحاكم في المستدرك إلا هذا الحديث في (الجنائز:٣٨٦/١) عنه من حديث ابن عباس -رضي الله عنهما – وقد ساقه شاهداً للحديث قبله من حديث انس بن مالك – رضي الله عنه- وعقب: لست ممن يخفى عليه أن الفرات بن السائب ليس من شرط هذا الكتاب ، إنما أخرجته شاهداً أ.هـ[٩٣]. وهو كما قال فقد بحثت فلم أجد له غيره في المستدرك .

١٧- مبارك بن سُحيم .

هو أبو سُحيم ، مبارك بن سُحيم - بمهملتين مصغر- البصري ، مولى عبد العزيز بن صهيب متروك من الثامنة[٩٤]. روى عنه جماعة [٩٥].أخرج له ابن ماجة . والحاكم في كتاب (العلم:١١٧/١) شاهداً لحديث أنس الذي قبله اضطراراً كما قال: أما مبارك بن سحيم فانه مما لا يمشي في مثل هذا الكتاب ، لكني ذكرته اضطراراً أ.هـ[٩٦]

١٨- مجاشع بن عمرو ألأسدي.

---

[٨٨] المستدرك: ٣٨٢/١.والتقريب:(٤٥٠٠) والضعفاء للعقيلي:(١٢١٢) والكامل:(١٣٣٠) والميزان:(٥٥٤٥) والمغني:(٤٠٤٢) واللسان:(٤٠٠٥)

[٨٩] تهذيب الكمال:٤٣٧/١٩.

[٩١] المستدرك: ٣٨٦/١. والميزان:(٦٦٩٥) الضعفاء الصغير:(٢٩٧)والضعفاء للنسائي:(٤٨٨)والضعفاء للعقيلي:(١٥١٤)والمجروحين:(٨٦٦) والكامل: (١٥٧٠) والضعفاء لأبي نعيم:(١٩١)والضعفاء لأبن الجوزي:(٢٦٩٥)والكشف الحثيث:(٥٨٧) واللسان:(١٣١٤) ورجال الحاكم:(١١٣٨).

[٩٢] الميزان:(٦٦٩٥).

[٩٣] المستدرك:٣٨٦/١.

[٩٤] المستدرك:١١٧/١ : التقريب (٦٤٦١)الضعفاء الصغير للبخاري:(٣٦٤)والضعفاء للنسائي:(٥٧٥)والضعفاء للعقيلي: (١٨١٥) والمجروحين:(١٠٦١)والكامل:(١٨٠٢)والضعفاء لأبن الجوزي:(٢٨٣٥)والميزان:(٧٠٤٨)واللسان:(٤٥١٠).

[٩٥] تهذيب الكمال: ١٧٥/٢٧.

[٩٦] المستدرك:١١٧/١.

مجاشع بن عمرو . قال ابن معين: قد رايته أحد الكذّابين ...أ.هـ[٩٧]روى عنه جماعة [٩٨].
و مجاشع هذا ليس من رواة الكتب الستة ولا كرامة . أخرج له الحاكم في (معرفة الصحابة:٢٧٣/٣) وقال عقبه: غريب حسن ، إلا إن مجاشع بن عمرو ليس من شرط هذا الكتاب أ.هـ[٩٩].

١٩- الغلابيّ .

هو أبو جعفر، محمد بن زكريا الغلابيّ البصريّ ألأخباري.. قال الدارقطني: يضع الحديث .أ.هـ[١٠٠].روى عنه جماعة [١٠١].

وليس للغلابيّ رواية في الكتب الستة . وجميع ما له عند الحاكم في مستدركه خمسة أحاديث في (معرفة الصحابة:٢٦٢/٣و٣٧٣و٥٦٧وو٦١٠و٦١١) قال عقب الأول منها: ومسانيد عتبة بن غزوان عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عزيزة ، وقد كتبنا من ذلك حديثاً استغربناه جداً فأنا ذاكره وان لم يكن الغلابي من شرط هذا الكتاب أ.هـ [١٠٢]

قلت: وجميع ما للغلابيّ في معرفة الصحابة وهو باب يتساهل علماء الحديث في الرواية فيه ما لا يتساهلون في غيره من أبواب الأحكام .وهو ما قد يفسر لنا إخراجه من قبل الحاكم على انه قد نبه عليه .

٢٠- محمد بن سعيد الشامي .

هو أبو عبد الرحمن وأبو عبد الله وأبو قيس ، محمد بن سعيد بن حسان بن قيس ألأسدي الشامي المصلوب ، ويقال له بن سعد بن عبد العزيز ، أو بن أبي عتبة أو بن أبي قيس أو بن أبي حسان، ويقال: له ابن الطبري وقد ينسب لجده ، قيل: إنهم قلبوا اسمه على مائة وجه ليخفى ،كذبوه. وقال أحمد بن صالح: وضع أربعة آلاف حديث . وقال أحمد قتله المنصور على الزندقة وصلبه من السادسة[١٠٣]. روى عنه جماعة [١٠٤].

أخرج له الترمذي وابن ماجة . والحاكم ثلاثة أحاديث في (التفسير:٢٣٨/٢و حديثين في ٢٤٧) جميعها عن معاذ بن جبل-رضي الله عنه- وقال عقب الأول: هذا حديث صحيح الإسناد ولم

---

[٩٧] المستدرك: ٢٧٣/٣. والميزان:(٧٠٧٢)والضعفاء للعقيلي:(١٨٦٩)والمجروحين:(١٠٤٩) والكامل:(١٩٣٨) والضعفاء لأبن الجوزي: (٢٨٤٧)والكشف الحثيث:(٦٠٠) واللسان:(٥٥) ورجال الحاكم:(١١٩٦).

[٩٨] الميزان:(٧٠٧٢).

[٩٩] المستدرك:٣/.٢٧٣

[١٠٠] المستدرك : ٢٦٢/٣.الميزان (٧٥٤٣) واللسان (٥٧١) والكشف الحثيث (٦٦٣) ورجال الحكم (١٣٣٦)

[١٠١] الميزان (٧٥٤٣) .

[١٠٢] المستدرك:٢٦٢/٣.

[١٠٣] المستدرك: ٢٤٧/٢: التقريب (٩٠٧ي)الضعفاء للنسا ي:(٥١٨)والضعفاء للعقيلي:(١٦٢٥) والمجروحين:(٩٢٣) والكامل:(١٦٤١) والضعفاء لأبي نعيم:(٢٠٨) والضعفاء لأبن الجوزي:(٢٠١٤)والكشف الحثيث:(٦٦٨) والميزان:(٧٦٠١) والمغني:(٥٥٥٣) واللسان: (٦١٠).

[١٠٤] تهذيب الكمال:٢٦٤/٢٥.

يخرجاه أ.هـ[١٠٥] . وبعد أن ساق الحديثين الآخرين من طريق المصلوب قال: لم نكتب الحديثين إلا بهذا الإسناد إلا إن محمد بن سعيد الشامي ليس من شرط هذا الكتاب أ.هـ[١٠٦].
قلت: للحاكم سلف في الترمذي وابن ماجة في الإخراج لمحمد بن سعيد المصلوب ، فقال بعد أن ساق الحديث الأول: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه أ.هـ . على انه صرح منبهاً على ضعف الحديثين بتفرد المصلوب بهما .
٢١- محمد بن معاوية النيسابوري .
هو محمد بن معاوية بن أعين النيسابوري الخراساني نزيل بغداد ، ثم المكيّ ، متروك مع معرفته لأنه كان يتلقن ، وقد أطلق عليه بن معين الكذب . من العاشرة مات سنة تسع وعشرين ومائتين[١٠٧] . روى عنه جماعة [١٠٨] . وما له في الكتب الستة شيء ، وإنما ذكره الحافظ تمييزاً. اخرج له الحاكم في (الطلاق: ٢٠٤/٢) و (التفسير:٢٣٦/٢) و(معرفة الصحابة:٥١٤/٣) وفي (الأدب:٢٦٩/٤-٢٧٠).أما حديثه في (الطلاق) فهو عن عكرمة عن ابن عباس – رضي الله عنهما- في رجل ظاهر امرأته وعقب عليه: وشاهده حديث إسماعيل بن مسلم عن عمرو بن دينار ...الحديث .ثم ساقه من طريق محمد بن معاوية مقروناً بعمّار بن خالد به عن طاووس عن ابن عباس..[١٠٩].والذي ألحظه أن الحاكم هنا قد روى لمحمد هذا مقروناً ومتابعةً ، وهو فضلة في السند لا عمدة فيه !.
كما أخرج له في(التفسير) متابعةً من طريق عبدان بن عثمان عن عبد الله بن المبارك به عن أنس -رضي الله عنه- قال عقبه: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، ورواه محمد بن معاوية النيسابوري عن عبد الله بن المبارك بزيادات ألفاظ .... محمد بن معاوية ليس من شرط هذا الكتاب أ.هـ[١١٠].
ومما تقدم فإن محمد بن معاوية قد تابع عبدان بن عثمان في ابن المبارك ، وإنما ساق الحاكم حديث محمد بن معاوية ليعضد به حديث عبدان بن عثمان .
وصنيع الحاكم ينسجم مع ما مشى عليه في مستدركه من إستجازته الرواية عن الضعفاء في المتابعات والشواهد ممن ليسوا على شرط كتابه.
وأخرج له في (معرفة الصحابة) من حديث أبي محذورة – رضي الله عنه- . وأهل العلم بالحديث يتساهلون إذ رووا في مثل هذه الأبواب عن مثل هؤلاء الضعفاء ، على خلاف إذا ما رووا في الأحكام تشددوا ، و لم يقض الحاكم على الحديث بشيء .
وفي (الأدب) روى قصة لعمر بن عبد العزيز حين كان والياً للوليد بن عبد الملك ، من طريق محمد بن معاوية عن مصادف بن زياد ألمديني ، عن محمد بن كعب ألقرضي .ورواه من طريق أخرى عن هشام بن زياد عنه به. وعقب عليه: هذا حديث قد اتفق هشام بن زياد ألنصري ،

---

[١٠٥] المستدرك: ٢٣٨/٢.
[١٠٦] المستدرك: ٢٤٧/٢.
[١٠٧] المستدرك: ٢٣٦/٢-٢٣٧.والتقريب:(١٣١٠)والضعفاء للنسا ي:(٥٣٩)والضعفاء للعقيلي:(١٧٠٩) والمجروحين:(١٠٠٣) والكامل: (١٧٦٢) والضعفاء لأبن الجوزي:(٣٢٠٣) والمغني:(٥٩٨٩) والميزان:(٨١٩٤)واللسان:(٢١٥٢).
[١٠٨] تهذيب الكمال: ٤٧٨/٢٦.
[١٠٩] المستدرك:٢٠٤/٢.
[١١٠] المستدرك:٢٣٦/٢.

ومصادف بن زياد ألمديني على روايته عن محمد بن كعب ألقرضي والله أعلم ، ولم أستجز إخلاء هذا الموضوع منه فقد جمع آداباً كثيرة أ.هـ[١١١] .

وهذا يعني إن محمد بن معاوية هنا-أيضاً- فضلة في السند لا عمدة والحديث في الآداب .

٢٢- موسى بن عبيدة .

هو أبو عبد العزيز ، موسى بن عبيدة - بضم أوله بن نشيط بفتح النون وكسر المعجمة بعدها تحتانية ساكنة ثم مهملة- الربذي -بفتح الراء والموحدة ثم معجمة- المدني . ضعيف ولا سيما في عبد الله بن دينار، وكان عابداً . من صغار السادسة مات سنة ثلاث وخمسين ومائتين [١١٢] .

روى عنه جماعة [١١٣]. اخرج له الترمذي وابن ماجة . والحاكم في (التفسير:٢٣١/٢) وفي (معرفة الصحابة:٦٢٨/٣و٥٨/٤) .

أما في التفسير فشاهد لحديث أبي ذر –رضي الله عنه- قصة الأعرابي مع النبي صلى الله عليه وسلم وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، وله شاهد مفسر بإسناد ليس من شرط هذا الكتاب أ.هـ ساقه من طريق موسى بن عبيدة عن نافع عن ابن عمر -رضي الله عنه- ونقل عن احمد قوله: لا اكتب حديث موسى بن عبيدة الربذي ولا حديث عبد الرحمن بن زياد الإفريقي أ.هـ[١١٤] .

ومع أن الحاكم اخرج لموسى بن عبيدة شاهداً فقد نبه إلى ضعفه .

وفي (معرفة الصحابة) في ذكر صعب بن عمير -رضي الله عنه – وفي ذكر (الشفاء بنت عبد الله القرشية رضي الله عنها) وما حكم عليهما بشيء !.

٢٣- مولى التوأمة صالح بن نبهان المدني .

هو صالح بن نبهان المدني مولى التوأمة - بفتح الشاة وسكون الواو بعدها همزة مفتوحة- صدوق اختلط . قال بن عدي: لا بأس برواية القدماء عنه كابن أبي ذئب وابن جريج . من الرابعة ، مات سنة خمس أو ست وعشرين ومائتين وقد أخطأ من زعم أن البخاري أخرج له[١١٥]. روى عنه جماعة [١١٦] .

اخرج له أبو داود والترمذي وابن ماجة . وأخرجه الحاكم في موضعين . أولهما في (الطهارة: ١٨٢/١-١٨٣) شاهداً لحديث لقيط بن صبرة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم .

---

[١١١] المستدرك: ٢٦٩/٤-٢٧٠.

[١١٢] المستدرك: ٢٣١/٢.التقريب:(٦٩٨٩)والضعفاء للبخاري:(٣٤٥)والضعفاء للعقيلي:(١٧٣٢)والمجروحين:(٩٠٧) والكامل : (١٨١٣)والضعفاء لأبي نعيم الاصبهاني:(٢٠٢)والضعفاء لأبن الجوزي:(٣٤٦١)والميزان:(٨٩٠٢) واللسان: (٤٩٧٠)والكشف الحثيث :(٧٩٦).

[١١٣] تهذيب الكمال :١٠٤/١٩ .

[١١٤] المستدرك:٢١/٢.

[١١٥] المستدرك: ١٨٢/١-١٨٣و٤٩٦/١: التقريب: (٢٨٩٢)والضعفاء للنسائي:(٣٠١) والضعفاء للعقيلي:(٧٣٤) والمجروحين:(٤٣٥). والكامل:(٩١٠) والضعفاء لأبن الجوزي:(١٦٧٦)وكتاب المخلطين للعلائي:(٢٣) والميزان:(٣٧٣٨) والمغني:(٢٨٤٧) واللسان: (٣٣٣٤) .

[١١٦] تهذيب الكمال : ٩٩/١٣.

وقال : صالح أظنه مولى التوأمة فإن كان كذلك ليس من شرط هذا الكتاب ، وإنما أخرجته شاهداً أ.هـ[١١٧]

وفي (الدعاء:٤٩٦/١) أخرج له من حديث أبي هريرة – رضي الله عنه – وقال عقبه هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه وصالح ليس بالساقط أ.هـ[١١٨] و بعده حديث عائشة-رضي الله عنها- في الباب ، وكأنه قدم حديث صالح مولى التوأمة شاهداً لحديث السيدة رضي الله عنها .

٢٤- يعقوب بن الوليد .

أبو يوسف أو أبو هلال ، يعقوب بن الوليد بن عبد الله بن أبي هلال الأزديّ المدني ثم البغدادي، كذّبه أحمد وغيره . من الثامنة [١١٩] . روى عنه الجماعة [١٢٠] .

أخرج له الترمذي وابن ماجة . والحاكم في (الصلاة:١٨٩/١) وحديثين في (الأطعمة:١١٩/٤و١٣٧) . أما ما أخرجه في (الصلاة) فشاهدٌ ، حيث قال: يعقوب بن الوليد هذا هو شيخ من أهل المدينة سكن بغداد وليس من شرط هذا الكتاب ، إلا انه شاهد عن عبيد الله أ.هـ[١٢١] . وفي (الأطعمة) أيضا أخرجه وكرره في الباب نفسه من طريق أحمد بن منيع عن يعقوب بن الوليد باختلاف أحرف يسيرة وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذه الألفاظ أ.هـ[١٢٢]

الخاتمة

إن عدة من قال فيه الحاكم : (ليس من شرط هذا الكتاب) أربعة وعشرون راوياً ، قد تكلم فيهم جميعاً علماء الجرح والتعديل، فلم يسلم منهم أحد .

- وليس فيهم أحدٌ من رجال الشيخيين ، عدا عثمان بن عثمان الغطفاني ، فقد أخرج له مسلمٌ متابعةً .

وإن عدة من اخرج لهم الإمام الحاكم من هؤلاء الرواة ممن أخرج لهم مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة ، بلغ أربعة عشر راوياً فقط ، هذا يعني أن الحاكم قد وافقهم فيهم على شرطهم بنسبة الثلثين تقريباً ، وهي نسبة جيدة جداً . بينما خالفهم بعشرة انفرد بلاخراج لهم .

لقد استدرك الحاكم على الشيخين براوٍ واحد وهو يعقوب بن الوليد ، غير انه لم يكن من رجالهما ولم يخرجا له حرفاً بصورة من الصور ، وهذا مما يستدرك به عليه !.

واستدراك الحاكم على الإمام مسلم في الصحيح بالحسين بن داود وعبد الرحمن بن إسحاق ، في غير محله فليس لهما عنده من شيءٍ، فكيف يستدرك بهما عليه !.

---

[١١٧] المستدرك:١٩٢/١-١٩٣.

[١١٨] المستدرك:٤٩٦/١.

[١١٩] المستدرك: ١٨٩/١ : التقريب (٨٣٥٧)الضعفاء للنسائي:(٦١٥)والضعفاء للعقيلي:(٢٠٧٦)والمجروحين:(١٢٣٨) والكامل:(٢٠٥٧)والضعفاء لأبي نعيم:(٢٨٤)والضعفاء لأبن الجوزي:(٣٨٣٠)والكشف الحثيث:(٨٤٩)والميزان: (٩٨٣٧) والمغني:(٧٢٠٥) واللسان:(٥٣٢٩).

[١٢٠] تهذيب الكمال:٣٧٢/٣٢.

[١٢١] المستدرك: ١٨٩/١.

[١٢٢] المستدرك: ١١٩/٤و١٣٧.

وإنما أخرج الحاكم لهؤلاء الرواة على أوجه عدة ، فمنهم من أخرج له منبهاً على ضعفه ، أو متابعةً ، أو استشهاداً ، ومنهم من أخرج له في أبواب يتساهل العلماء فيها ، كالمناقب وفضائل الأعمال والتاريخ ، ومنهم جاء ذكرهم عرضاً للتنبيه عليهم ، ومنهم من أخرج لهم مستدركاً على الشيخين ، أو على مسلم وحده ! . ومنهم من صحح إسناد أحاديثهم ، وكأنه بذلك ألزم الشيخين إخراج ما لا يلزمهما !.

إن الحاكم قد نبه وبوضوح إلى ضعف هؤلاء الرواة حين غمزهم بمقولته هذه ، فلم يغفل أحداً منهم ، ولم أقف على أحد منهم إلا وورد اسمه في مصنفات الضعفاء ، وتكلم فيه أئمة الجرح والتعديل ، وهذا لعمري يبرز مدى سعة علم الحاكم ومعرفته بأحوال الرواة ومراتبهم في سلم الجرح والتعديل .

الأمر الذي جعل الحاكم يتق الرواية لهؤلاء الضعفاء ما استطاع إلى ذلك سبيلا ، حتى أن منهم من نص على انه قد أخرجه اضطراراً ، فلم يكثر عنهم في مستدركه ، وساق مروياتهم على كيفيات و أوجه مختلفة استنجازه .

والذي لحظته أثناء البحث أن الحاكم تميّز بمنهج خاص في مستدركه ينفرد به عن غيره من الأئمة ممن صنفوا في هذا العلم الشريف والفن اللطيف . ما يستدعينا القيام بدراسات استقصائية نقدية ، لنستبين ملامح منهجه ، رحم الله الجميع رحمة واسعة .

(وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين)

الباحث

ثبت المصادر

١. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١هـ).تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف.مكتبة الرياض الحديثة . بدون سنة الطبع .

٢. تقريب التقريب: للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ). المطبوع مع (تحرير التقريب) للدكتور بشار عواد معروف والشيخ شعيب الأرنؤوط.مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان. ط١/ ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٣. تهذيب الكمال في أسماء الرجال: للحافظ جمال الدين أبي الحجاج المزّي (ت٧٤٢هـ). تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف.مؤسسة الرسالة. بيروت - لبنان ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.

٤. الجرح والتعديل: للحافظ عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ).دائرة المعارف العثمانية - الهند - حيدر آباد الدكن.الناشر دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.

٥. رجال الحاكم في المستدرك الذين لم يذكرهم الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب : مقبل بن هادي الوادعي– دار الشروق للنشر ط١ ١٩٩٨م.

٦. ضعفاء البخاري الصغير: للحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٨هـ).تحقيق محمود إبراهيم زايد.دار الوعي – حلب . ط١/ ١٣٩٦هـ .

٧. الضعفاء الكبير: للحافظ أحمد بن عبد الله العقيلي (ت٣٢٢هـ).تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي.دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان. ط١/ ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٨. الضعفاء والمتروكين: للحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ).تحقيق: محمود إبراهيم زايد .دار الوعي – حلب .ط١ / ١٣٦٩هـ .

٩. الضعفاء للأبي نعيم الأصبهاني(٤٣٠) دار الثقافة –الدار البيضاء .تحقيق فاروق حمادة .ط١/ ١٩٨٤م.

١٠.الضعفاء والمتروكين لأبن الجوزي (ت ٥٧٩) دار الكتب العلمية – بيروت .تحقيق: عبد الله القاضي ط١/١٤٠٦هـ .

١١.الفتح المغيث شرح ألفية الحديث: لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٨هـ).دار الكتب العلمية- بيروت - لبنان. ط١/ ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٢.لسان الميزان للحافظ احمد بن علي بن حجر (ت٨٥٢) تحقيق: دائرة المعارف النظامية- الهند. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات –بيروت . ط٣/ ١٩٨٦م.

١٣.الكشف الحثيث عمَّن رُمي بوضع الحديث: لبرهان الدين الحلبي (ت٨٤١هـ).تحقيق: صبحي السامرائي. عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية ط١/١٩٨٧م.

١٤.الكامل في الضعفاء: للحافظ أبي أحمد عبد الله بن عديّ (ت٣٦٥هـ).تحقيق : يحيى مختار غزاوي .دار الفكر –بيروت. ط٣/ ١٩٨٨م.

١٥.المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: للحافظ محمد بن حبان بن أحمد البستي (ت٣٥٤هـ).تحقيق: محمود إبراهيم زايد.دار الوعي - حلب. ط١/ ١٣٩٦هـ.

١٦.المستدرك على الصحيحين: للحاكم أبي عبد الله النيسابوري (ت٤٠٥هـ).مطبعة دار المعارف النظامية، حيدر آباد. بدون سنة طبع .

١٧. المغني في الضعفاء للحافظ الذهبي . ج ١ تحقيق : نور الدين عتر .بدون سنة طبع .

١٨.الإمام الترمذي و الموازنة بين جامعه وبين الصحيحين . الدكتور نور الدين عتر.ط١مطبعة لجنة التأليف والترجمة ١٩٧٠م.

١٩.المنار المنيف في الصحيح والضعيف المؤلف : أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الحنبلي(ت٧٥١هـ). تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة . الناشر : مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب الطبعة الثانية ، ١٤٠٣ – ١٩٨٣.

٢٠.ميزان الاعتدال في نقد الرجال: للحافظ الذهبي (ت٧٤٨هـ).تحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل احمد عبد الموجود . دار الكتب العلمية- بيروت - لبنان. ط١/ ١٩٩٥م.

٢١.برنامج المكتبة الألفية .

٢٢.برنامج المكتبة الشاملة .

٢٣.برنامج الكتب التسعة في الحديث النبوي الشريف.

٢٤.برنامج السلسلة الذهبية في الحديث النبوي الشريف.